يتعين على الشركة امداد الارض بالقدر الكافي من المياه ، كما ان الشركة مسؤولة عن دفع تعويضات لكل صاحب ارض لا يستطيع ان يزرع ارضه بسبب تقليل المياه في منطقة الامتياز ، او تعرض زراعته للاتلاف .

وكان يحق للشركة ــ مراعاة لاحكام الامتياز ــ تحصيل مبالغ معينة لقاء انارة الشوارع ، واستهلاك الكهرباء في الصناعة[١١] .

وقد هيأت التضاريس لمشروع روتنبرج موقعا طبيعيا بين نهرين كبيرين ، وجعلت بينهما شبه خندق محاط من جهاته الثلاث الشرقية والجنوبية والغربية بحدود طبيعية مرتفعة ارتفاعا كافيا عن مستوى سطح الارض ، مع تزويده بمدخل طبيعي متسع اتساعا كافيا من الجهة الشمالية لتدخل منه مياه نهر اليرموك حيث تختزن في ذلك المستودع الطبيعي الذي تنحدر منه المياه لتشغيل مولدات الكهرباء .

وتبلغ مساحة هذا المستودع الطبيعي نحو الف دونم ويتسع لتخزين مليوني متر مكعب من المياه ، وكان من المقدر ان تحفر قناة[١٢] ، ويقام سد صناعي لحصر مياه اليرموك والاردن ، بحيث يكون في السد فتحات متحركة تعمل على تخفيف قوة ضغط الماء من المستودع اذا استدعت الضرورة ذلك[١٣] . وكان من المتوقع ان ينتهي العمل في السد والقنوات والجسور الخاصة بمشروع روتنبرج في غضون الشهور الستة الاولى من عام ١٩٢٩ ، على أساس تكوين بحيرة صناعية الى جانب بحيرة طبرية . وكانت الشركة قد عملت على انهاء العمل في سد اليرموك في يناير ١٩٢٩ ، بحيث تصل الكهرباء الى حيفا خلال الشهور الثمانية الاولى من العام نفسه[١٤] .

وقد حققت الشركة نجاحا كبيرا ، فقفز راسمالها الى خمسة ملايين من الجنيهات الفلسطينية في عام ١٩٢٩ نتيجة زيادة ارباحها[١٥] .

وفضلا عن مشروع روتنبرج ، كان هناك مشروع استغلال املاح البحر الميت ومعادنه . وكان المهندسان الفرنسيان كارش وغاندين قد تقدما في ١٩ فبراير عام ١٩٢٥ بطلب الى الحكومة البريطانية للمصادقة على منحهما امتيازا في هذا الشأن ، فأجابتهما بالموافقة ــ في بادىء الامر ــ ويحفظ الحق لهما فيه . وكان هذا المشروع موضع اهتمام اكاديمية العلوم في باريس ، على إثر الرسالة التي قدمها اليها عنه مسيو اد وارد إمبو الاستاذ بمدرسة الكبارى والسدود الوطنية . ومما جاء في هذه الرسالة ان درجة ملوحة البحر الميت تصل الى ٢٤٠ جرام ملح في اللتر الواحد ، بينما كانت مياه بحيرة طبرية واعالي نهر الاردن مياها عذبة يمكن استخدامها في الري ، ورؤى انه اذا اقتضى الامر ، تستعمل الطلبات الكهربائية في رفع المياه ، وانه من المستحسن جعل بحيرة طبرية مستودعا للمتدفق من نهر الاردن وتنظيم باقي المياه عن طريق بناء سدود على النهر جنوبي بيسان ، وإقامة سدود أخرى في مواضع مناسبة على جوانب النهر ، وبذلك يمكن ري مساحة من الارض تتراوح بين سبعين الفا ومائة الف هكتار[١٦] .

غير ان الدوائر الرسمية البريطانية تراجعت عن موافقتها ، لتدرس منذ عام ١٩٢٧ مسألة منح الامتياز لشركة أخرى رأسمالها بريطاني امريكي مشترك . ذلك ان اليهوديين نوفومسكي